موجز السياسات :

نوفمبر 2024

تسريع تطوير قطاع الخدمات في الاقتصاد التونسي من خلال تحرير القطاع الثالث

إنصاف حكيري

طالبة دكتوراه في إشراف مشترك دولي – جامعة تونس المنار وجامعة تور

عضوة في الجمعية التونسية للاقتصاديين(ASECTU)

تم إعداد هذه الوثيقة في إطار البرنامج التوجيهي الذي تشرف عليه مؤسسة الدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية ضمن مشروع «معارف اقتصاد تونس»، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وتقوم بتنفيذه الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية

شكر وتقدير : تتقدم المؤلفة بالشكر إلى المشرفة، السيدة Nathalie POPIOLEK ، رئيسة شركة Adæquate Consulting والأستاذة بجامعة باريس-دوفين

جهة الاتصال: insaf.hkiri@etudiant-fsegt.utm.tn

Financé par l'Union européenne

تلعب الخدمات دورًا متزايد الأهمية في التحول الاقتصادي للدول، حيث تُمثل أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتخلق غالبية فرص الشغل، خاصة للشباب والنساء. وفي تونس، على الرغم من أن قطاع الخدمات يُمثل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ويُوفر أكثر من 50% من إجمالي فرص الشغل، إلا أن تحريره لا يزال غير مكتمل. ومن الناحية التاريخية، فقد ركزت الاتفاقيات الثنائية بشكل أساسي على قطاع الصناعات التحويلية، ولم يتم تنفيذ أي إصلاحات جوهرية في مجال تحرير الخدمات منذ سنة 1997. ويحدّ هذا الوضع من الإمكانات الاقتصادية لتونس، مما يعرقل تنوّعها نحو قطاعات أكثر تطورًا. ومع ذلك، يُمكن أن يصبح التحرير التدريجي لقطاع الخدمات رافعة استراتيجية لتحديث الاقتصاد التونسي، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية واعتماد التكنولوجيا المبتكرة وتطوير جملة من القطاعات مثل الاتصالات والخدمات المالية والخدمات الرقمية.

يُحلل موجز السياسات هذا تأثير تحرير قطاع الخدمات على التنويع الاقتصادي في تونس ويقترح توصيات لتعظيم فوائده مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى. وسيمكّن الانفتاح الحكيم والموجّه لأسواق الخدمات المصحوب بالإصلاحات التي تدعم الابتكار وتعزز القدرات التكنولوجية وتستثمر في تطوير المهارات البشرية، تونس من تجاوز العقبات التي تعيق التحول الاقتصادي وتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز خلق فرص العمل.

المقدمة

لقد أصبح قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للتحول الاقتصادي في الدول بغض النظر عن مستوى تطورها. ويمثل هذا القطاع أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) العالمي ويوفر غالبية فرص العمل، كما يخلق معظم الوظائف الجديدة، خاصةً للنساء والشباب. كما يُعدّ التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات اليوم العنصر الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية، حيث يساهم في خلق وظائف ذات قيمة مضافة عالية.

ووفقًا لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، فإن قطاع الخدمات في تونس يُمثل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وأكثر من 50% من إجمالي مواطن الشغل. ولا يزال تحرير القطاع، الذي يهدف إلى تحسين نفاذ موردي الخدمات إلى الأسواق وتهيئة بيئة تنافسية مواتية، غير مكتمل. وتركزت الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، التي تهدف إلى تسهيل التجارة والاستثمار عبر تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تاريخيًا على القطاع الصناعي. وقد أحدثت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقعة في منتصف تسعينيات القرن الماضي منطقة تجارة حرة للصناعة التحويلية فقط. ولم يتم إخطار منظمة التجارة العالمية (OMC) منذ سنة 1997 بأي إصلاح يتعلق بتحرير قطاع الخدمات في إطار الاتفاق العام حول تجارة الخدمات (GATS). ويُمكن أن يؤدي استثناء قطاع الخدمات من إرساء قواعد مشتركة لتنظيم التبادل التجاري إلى الحد من الفوائد التي يحتمل أن تترتب عن تحرير المنتجات الصناعية.

يؤدي هذا العائق أمام تحرير القطاع إلى تباطؤ التحول الهيكلي للاقتصاد التونسي، مما يعيق انتقاله نحو قطاعات أكثر تنوعًا وتطورًا. ألا أنه يُمكن أن يصبح قطاع الخدمات في تونس مصدرًا هامًا للتجارة والنمو وخلق فرص العمل. ومن خلال مزيد من الانفتاح على هذا السوق، يمكن لتونس جذب الشركات الدولية القادرة على إدخال تكنولوجيات جديدة وأفضل الممارسات، مما يساهم في تحديث القطاعات الاستراتيجية مثل الاتصالات والنقل والخدمات الرقمية.

يهدف موجز السياسات هذا إلى تقييم كيف يمكن لتحرير قطاع الخدمات في تونس أن يحفز تنويع قطاعات النشاط ويزيد من التعقيد الاقتصادي. كما يُحلل التأثير المحتمل لهذا التحرير على الاقتصاد ويقترح توصيات لتعظيم فوائده مع إدارة المخاطر. وفي الواقع، يُمكن أن يكون تحرير القطاع مفيدًا في المجالات الأكثر تطورًا من خلال تسهيل النفاذ إلى الخدمات عالية الجودة التي من شأنها أن تكون ضرورية لحسن أدائها. أما، في حالات أخرى، فيُمكن أن يؤدي التحرير المبكر إلى الإضرار بالفاعلين الاقتصاديين المحليين والتسبب في اختلالات اقتصادية، خصوصًا

إذا لم تكن المؤسسات المحلية جاهزة بعد لمواجهة المنافسة الدولية. وبالتالي، تصبح المقاربة المتوازنة التي تعتمد انفتاحًا تدريجيًا وموجهًا، أساسية لتحقيق أقصى قدر من الفوائد مع الحد من المخاطر.

تستعرض هذه الوثيقة الإصلاحات والتوجهات السياسية اللازمة لإزالة العقبات التي تعيق تحرير قطاع الخدمات في تونس، كما تقدم مقترحات لصناع القرار والفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين. وتسلط الضوء على تأثير القيود والعوائق الجمركية التي تعرقل تنويع الاقتصاد من خلال الحد من دخول فاعلين جدد وتقليص فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية. ولتحفيز النمو وتعزيز التنافسية، فمن الضروري دعم الخدمات ذات القيمة المضافة العالية وتوسيع التبادلات الدولية وتقليص العوائق لجذب مستثمرين جدد وتشجيع الابتكار وتحسين جودة الخدمات.

تأثير تحرير قطاع الخدمات على التنويع الاقتصادي

من أجل تقييم تأثير تحرير قطاع الخدمات على تنويع الاقتصاد، فإننا نعتمد ثلاثة مؤشرات، ألا وهي مؤشر تقييد تجارة الخدمات (IRCS)[1] ومؤشر التعقيد الاقتصادي (ICE) والناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي الجاري).

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وقيود تجارة الخدمات

يُظهر الرسم البياني 1 أن الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي الأعلى للفرد تميل إلى امتلاك مؤشر تقييد تجارة الخدمات (IRCS) أقل، مما يشير إلى أن الاقتصادات الأكثر تقدمًا تفرض قيودًا أقل على تجارة الخدمات. وتظهر تونس، الممثلة بالنقطة الحمراء، في سنة 2021 بمؤشر تقييد تجارة الخدمات (IRCS) يبلغ 63.1، وناتج محلي إجمالي للفرد متوسط يقدّر بـ 3817.38 دولارًا أمريكيًا. وبالتالي، يُمكن لتونس أن تستفيد من تخفيف القيود في قطاع الخدمات لتعزيز ناتجها المحلي الإجمالي للفرد، مما يسمح بمواءمة سياساتها الاقتصادية مع التوجهات العالمية الملحوظة.

الرسم البياني 1: العلاقة بين مؤشر تقييد تجارة الخدمات والناتج المحلي الإجمالي للفرد في سنة 2021

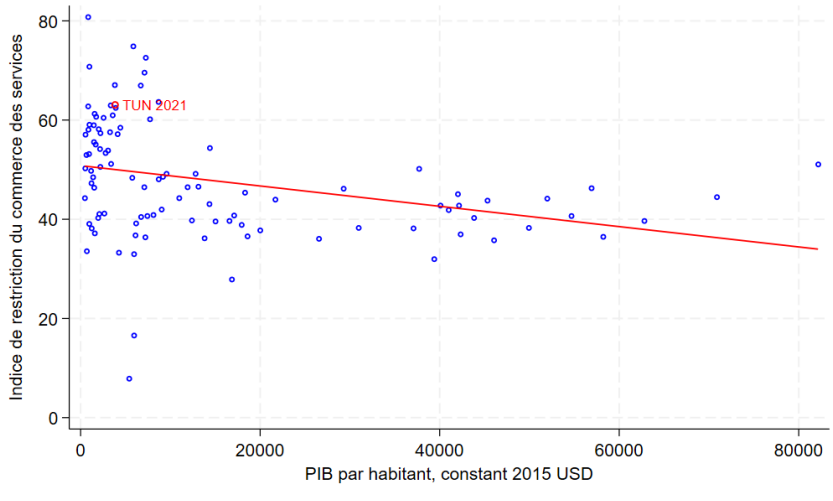

المصدر: حسابات المؤلفة استنادًا إلى بيانات البنك الدولي.

[1] طوّر البنك الدولي مؤشر تقييد تجارة الخدمات (IRCS) بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية. ويقيس هذا المؤشر مدى تقييد الإطار التنظيمي والسياسات الاقتصادية لتجارة الخدمات في بلد معين. ويعتمد حسابه على معلومات من قاعدة بيانات *STPD* (قاعدة بيانات السياسة التجارية للخدمات). وباستخدام مجموعة من القوانين والإجراءات، فقد تم اختيار حوالي 150 معلومة لحساب هذا المؤشر، مما يتيح تقييمًا دقيقًا لمستوى تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الدولي.

تحليل مقارن لمؤشرات تقييد تجارة الخدمات والتعقيد الاقتصادي

لقد قمنا أيضًا بمقارنة مؤشر تقييد تجارة الخدمات (IRCS) ومؤشر التعقيد الاقتصادي (ICE) سنة 2021 لكل من تونس ومصر والمغرب وتركيا (الرسم البياني 2). وتكشف هذه المقارنة عن فروقات ملحوظة فيما يتعلق بتحرير قطاع الخدمات وتنويع الأنشطة الاقتصادية. وتُسجّل كل من مصر وتونس مؤشرًا مرتفعًا لتقييد تجارة الخدمات (IRCS)، يبلغ حوالي 60، مما يشير إلى وجود مستوى كبير من القيود التجارية. ويظل مؤشر التعقيد الاقتصادي (ICE) لهما منخفضًا نسبيًا، خاصة بالنسبة لتونس التي تبلغ قيمته فيها حوالي -20. ويُظهر المغرب مؤشر تعقيد اقتصادي (ICE) أقل، يقترب من -30، مما يشير إلى اقتصاد أقل تنوعًا وأكثر اعتمادًا على قطاعات أقل تطورًا. وعلى العكس من ذلك، تتميّز تركيا بمؤشر تعقيد اقتصادي (ICE) إيجابي تبلغ قيمته 20، مما يشير إلى اقتصاد أكثر تعقيدًا وتنوعًا.

الرسم البياني 2: مقارنة بين مؤشر تقييد تجارة الخدمات (IRCS) ومؤشر التعقيد الاقتصادي (ICE) لتونس ودول أخرى في سنة 2021.

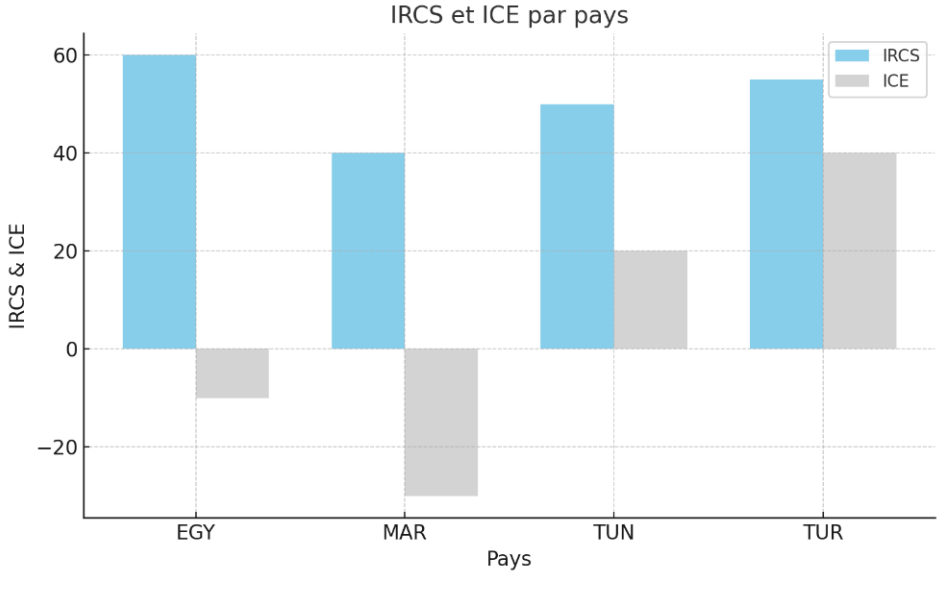

المصدر: حسابات المؤلفة استنادًا إلى بيانات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وأطلس للتعقيد الاقتصادي - البلدان التي تمت دراستها: مصر (EGY) والمغرب (MAR) وتونس (TUN) وتركيا (TUR)

تحليل تطور المؤشرات حسب القطاعات الفرعية

نلاحظ، من خلال دراسة البيانات المفصّلة حسب القطاعات الاقتصادية الفرعية، تطورًا ملحوظًا في مؤشر تقييد تجارة الخدمات (IRCS) في تونس خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021. ويبرز هذا التطور بصفة خاصة في قطاعات الاتصالات والنقل البحري والخدمات البنكية وخدمات التدقيق.

تم تسجيل انخفاض في القيود المفروضة على قطاعي الاتصالات والنقل، في حين شهد قطاعا الخدمات البنكية والتدقيق استقرارًا نسبيًا. وتعكس هذه التطورات جهود تونس لتحرير أسواق خدماتها، استجابة للمتطلبات الدولية ومقتضيات التنافسية.

الإصلاحات اللازمة لتعظيم فوائد تحرير الخدمات في تونس

دعونا نستخدم نتائج هذه التحليلات لتعظيم تأثير تحرير الخدمات في تونس. حيث تظهر ثلاث توصيات رئيسية.

1. التركيز على القطاعات الفرعية الرئيسية

يُمكن أن تسهم إزالة القيود بشكل مستهدف في بعض القطاعات الفرعية الرئيسية، مثل الاتصالات (التي بدأ تحريرها بالفعل)، والخدمات المالية المبتكرة، والخدمات الرقمية، حيث يُعدّ إمكان التنويع الاقتصادي فيها مرتفعًا، في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الابتكار. فعلى سبيل المثال، يساهم تحرير قطاع الاتصالات في تحديث البنية التحتية وتعزيز الترابط الإقليمي والدولي. كما يُسهّل تحرير الخدمات الرقمية التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية، مما يشجّع بروز شركات محلية ودولية جديدة.

يُساهم تعزيز القدرات التكنولوجية عبر الاستثمار في رقمنة العمليات واعتماد التكنولوجيات الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية) في تحسين نجاعة الخدمات الحالية، خاصة من خلال خفض التكاليف وتحسين آجال المعالجة. كما يفتح ذلك المجال لفرص اقتصادية جديدة، مثل إحداث أقطاب تكنولوجية جهوية أو تصدير الحلول الرقمية المطورة محليًا.

2. دعم الابتكار

تُعدّ صياغة سياسات دعم مثل الحوافز الجبائية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير (R&D) وإحداث صناديق استثمار موجهة للابتكار وتطوير حاضنات ومسرّعات للمؤسسات الناشئة أمرًا أساسيًا لتشجيع الابتكار وتعزيز المنافسة. ويُمكن لهذه الإجراءات أن تساهم في بروز أنشطة جديدة متطورة، خصوصًا في مجالات ذات قيمة مضافة عالية مثل التكنولوجيات الخضراء والحلول الرقمية أو التكنولوجيا الحيوية، مما يدعم التنويع الاقتصادي ويعزز القدرة التنافسية للبلاد على المستوى العالمي.

3. الاستثمار في تطوير المهارات البشرية لدعم اقتصاد متنوع

يُعدّ الاستثمار في تنمية المهارات البشرية، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ضروريًا لضمان توفر يد عاملة مؤهلة تحتاجها تونس لتعزيز أنشطة اقتصادية أكثر تنوعًا وتعقيدًا.

ويُمكن لتونس، من خلال الجمع بين هذه الرافعات المختلفة، أن تُعظّم فوائد تحرير قطاع الخدمات وتدعم نموًا اقتصاديًا مستدامًا[2].

البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية (2024). منهجية مؤشر القيود المفروضة على التجارة في الخدمات (STRI). تم اقتباسها من الرابط التالي -https://itip services-worldbank.wto.org/STRIDashboard.aspx

نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم الحوارالعام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني.

يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdi) ؛ شبكة التنمية العالمية(GDN)؛والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE).

SavoirsEco

www.savoirseco.tn/